مزارعو الطماطم في الزبير يشكون تجاوز الشركات النفطية على أراضيهم

المزارع رسن عواد كان في غاية السعادة في مزرعته التي كان يعتاش منها في أقصى منطقة في غرب البصرة في الزبير، فقد كان يصدر كمايات كبيرة من الناتج ويهيئ نفسه لموسم آخر حينما كانت الدولة تمنحهم البذور والأغطية البلاستيكية وتعاونهم في حفر الآبار لسقي مزارعهم حتى حصل على سيارة تشغيلبة بأسعار مريحة من الدولة ينقل بها الحاصل اليومي، ولكن تأتي الرياح بما لا تشتهي سفن رسن حيث فوجىء أن كل شيء تلاشى من يده بعد عام2003 حيث ضاعت من بين يديه كل الامتيازات التي كان يحصل عليها من أرضه من خير وفير، فقد جاءت جرافات الشركات النفطية لتستولي على أرضه مقابل تعويض لايسد رمقه..

□ البصرة / ريسان الفهد

هذا الواقع الذي يعيشه رسن يشاركه العشرات من مزارعي الطماطم الذين ابتلوا بالمستورد من الطماطم الذي أفسد مزارعهم وحوّل أراضيهم إلى صحارى جرداء أو حقول نفط...

نائب رئيس مجلس محافظة البصرة الشيخ احمد السليطي اجتمع قبل أيام بوفد من فلاحي الزبير ووعدهم بتخصيص ٣٠ مليار دينار لدعمهم وإحياء ما تبقى من أراضيهم الزراعية.

وقال السليطي:يجب الحد من استيراد المحاصيل الزراعية التي تزرع في المحافظة لاسيما الطماطم أثناء ذروة إنتاجها لفسح المجال أمام المنتجات المحلية لمنافسة المحاصيل المستورة.

وأضاف:إن إغراق السوق بالمستورد يقلل من فرص منافسة المحاصيل المحلية مما ينعكس سلبا على الواقع الزراعي وهجر الزراعة وتصحر الأراضي وتحولها إلى أراض بوار مستقبلا.

وقال قائممقام قضاء الزبيرعباس الحيدري للمدى: إن شركات التراخيص النفطية وبالرغم من فائدتها الفعلية إلا أنها أضرت بالأراضي الزراعية التابعة للدولة والمؤجرة بصيغة عقود سنوية.

وبين: أن المزارعين يستزرعون هذه الأراضي منذ ٣٠ سنة وان مردوداتها الغذائية والتشغيلية لا تقل أهمية عن النفط فإننا نشعر بأنه من حق الفلاحين استملاك الأرض لأنهم تعبوا في زراعتها طيلة عقود من الزمن.

مضيفا:بالرغم من أن القوانين الملزمة تبدو غير عملية ويشوبها الخلل إلا المزارعين استجابوا لأمر الدولة وقبلوا بما حدث لكن على الدولة أن تعوضهم وان لا تتنكر لجهودهم وان توفر البدائل لهم.

وكشف الحيدري أن "أكثر من ١٠٠ مزرعة للطماطم، تبلغ مساحة كل واحدة منها نحو ١٠٠ دونم، ألغيت الأنشطة الزراعية فيها خلال العام الحالي بسبب توسع المشاريع النفطية في القضاء"، وطالب برفع الحيف عن المزارعين المتضررين من أبناء القضاء من خلال تعويضهم عن فقدان المزارع التي تعود ملكيتها للدولة؛ وكانوا يعملون فيها منذ سنوات طويلة بالتعاقد مع مديرية الزراعة"، وقال رئيس الجمعيات الزراعية سيد كرم نعمة الموسوي للمدى:تعرض جميع المزارعين للضرر الكبير بشكل خاص، فقد حرم مزارعو قاطع الزبير وسفوان وكل مزارعي الطماطم بشكل عام وجمعياتهم، من جميع المستلزمات الزراعية المعدة ضمن خطة وزارة الزراعة، وخصوصاً مادة البلاستيك الزراعي التي هي عصب الزراعة المحمية.

وأضاف كرم:أما مشكلة الوقود فهذه أزمة دائمة،فالمزرعة الواحدة تحتاج إلى (١٠٠٠)لتر من الوقود لم يخصص للمزارع منها سوى (٤٠٠ لتر) فقط، تلك الكمية التي لا تكفي المزرعة لـ(١٠ -١٢ يوما) ليلجأ المزارع إلى السوق السوداء ، لسد احتياجات مزرعته ولكي يحافظ على منتجه الزراعي.. وعندما يطالب المزارع بالزيادة يتهم بالتهرب.

وأوضح:قدمنا طلبا إلى الحكومة المحلية وقد استجاب المحافظ إلى طلبنا ورفع الطلب إلى الحكومة الاتحادية للإسراع في تعويض المزارعين الذين تضررت مزارعهم.

ودعا الموسوي وزارة الزراعة إلى تزويد حصة البصرة من الأغطية البلاستيكية، لتتناسب مع عدد المزارع في المحافظة، لحماية المزارع من التأثيرات المناخية التي قد تتعرض لها المزارع مستقبلا"

قال المزارع احمد عباس: إن سبب الخسائر التي لحقت بالمزارعين في قضاء الزبير يعود إلى انخفاض سعر المحصول لهذا الموسم والذي لم يستطع معه المزارع تسديد ربع نفقات الكلفة، وكذلك فإن تدني أسعار محصول الطماطم جاء نتيجة الاستيراد العشوائي من دول الجوار خلال موسم جني المحصول الذي يبدأ من شهر آذار/ مارس وحتى نهاية أيار/مايو.

وأضاف: غالبية أصحاب المزارع تعرضوا إلى خسائر كبيرة وصلت لمئات الملايين من الدنانير ، والبعض من المزارعين قاموا بإتلاف محاصيلهم لعدم تمكنهم من تغطية النفقات التي يتطلبها جني المحصول وتسويقه.

وقال المزارع جعفر عبد الكريم: إن القطاع الزراعي شهد خلال السنوات التي أعقبت سقوط النظام السابق في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ غياباً كلياً من قبل الجهات الحكومية.

السطور الأخيرة

■ سلام خياط

للاطّلاع لطفاً!!

استدعى مدير مؤسسة ألمانية مرموقة، موظفاً مشهوداً له بالكفاءة وغزارة الإنتاج، وسأله إن كان يعاني من مشكلة يستطيع مساعدته في حلها. أجاب الموظف بثقة: أبدا ما من مشكلة، وكل شيء يسير على ما يرام. عاد المدير يسأل بعتاب: لماذا – إذن – لم تتمتع بالإجازة السنوية للعام الماضي ولهذه السنة؟

حجة المدير الواعي، إن الاعتياد الروتيني الوظيفي يصيب الموظف بالضجر والملل، ويراكم الصدأ حول إنتاجيته، ولا بد من شهيق عميق بين حين وحين، يجلو صدأ الروتين ويصعد الحماسة لزيادة الإنتاج،وما من فرصة كالإجازة السنوية ترتق ما وهن من عزيمة الموظف وتشحذ ما فتر من همته!

هذه المعلومة في كفة الميزان، فماذا في الكفة الأخرى؟

نقرأ إحصائية عابرة صدرت بإحدى المقاطعات الألمانية ونقلتها الصحف البريطانية – للمقارنة – إن القهوة التي يعدها موظفو الإدارة العامة بأنفسهم، أثناء ساعات الدوام الرسمي تكلف (.....) ملايين اليورو (ات)، علما أن ثمن القهوة والحليب والسكر يدفعه الموظف من جيبه الخاص.

كيف؟

التفاصيل تليق بألمانيا، حكومة ومؤسسات وشعبا (الشعب الألماني يضم عددا من القوميات، والطوائف والملل). نقرأ تفاصيل رسالة وجهها رئيس اتحاد رؤساء البلديات: إن عدد موظفي القطاع العام في ألمانيا يقدر بـ(.....) ملايين موظف، فإذا توقعنا إن موظفا واحدا من بين ثلاثة موظفين يحتسي فنجانا من القهوة أثناء الدوام الرسمي، وإن تحضيرها وشربها يقتضي إهدار (١٥) دقيقة لوجدنا أن (.....) مليون ساعة عمل قد ضاعت هدرا في السنة الواحدة. ولما كان ثمن الساعة الإنتاجية (....) يورو، فمعنى ذلك أن حوالي (....) يورو قد أهدر دون حق، ناهيك عن حساب الطاقة الكهربائية التي يستلزمها إعداد فنجان القهوة!

من هذا المنطلق الحسابي الدقيق، صنعت ألمانيا مجدها: عمل جاد إنتاجي مثمر،وأيام راحة واجبة، محسوب حسابها لتحسين الإنتاج ومضاعفته.

ألمانيا، باقتصادها المتين، وكثافة حضورها بين الدول الأوروبية، بصناعاتها المتطورة، بحجم صادراتها، بانضباط سكانها، تحصي على الموظف ربع ساعة زمنية، يعد ويرتشف قهوته، فتحسب حساب الدقائق، وتتحسب لخطورة إهدارها... هذه (الألمانيا) هي نفسها التي يستدعي مدير في إحدى مؤسساتها، موظفا، ليعاتبه ويذكره بموعد إجازته السنوية!

هل من عتب على إهدار الوقت –في وطني -- وترسيخ التعطل في المناسبات وبعثرة الأموال، وعدمية الإنتاج؟ بلى.. ولكن على من العتب، والكل يستسيغ دور الضحية، والكل يستمرئ مهنة الجلاد. الكل يهتف سرا وجهرا:: يا أنا، يا أنا،، أنا أنا ومن بعدي الطوفان.

شؤون الناس

أمام أنظار وزير التربية

وردتنا عبر البريد الاعتيادي شكوى بعث بها لفيف من موظفي وزارة التربية العاملين في المدارس تحديدا ننشرها نصا كما وردت:نحن موظفي وزارة التربية. مازلنا حتى يومنا هذا نعاني الحيف والظلم. ونعيش محرومية غير موجودة في باقي الوزارات،حيث أن قرارات الوزارة لا تعاملنا أسوة بالمعلمين والمدرسين. كما حصل في تحريك تسكين رواتبهم. ومقدار رواتبنا يقل كثيرا عن رواتب الموظفين في الوزارات الأخرى، فضلا عن محرومية لحقتنا مؤخرا بعدم احتساب مخصصات مهنية وأخرى تطول المتقاعدين منا. إذ أن مكافأة نهاية الخدمة تدفع لنا بمقدار راتبين فقط. في حين تدفع للمعلمين والمدرسين بمقدار رواتب لستة أشهر ولا نعرف السبب الحقيقي. فهم يتحججون بأننا نتمتع بإجازة صيفية، مع أن العطلة تشمل المعلمين والمدرسين ولا تشملنا لأننا ندوام طوال العطلة بمعدل يومين في الأسبوع.

نتمنى من معالي السيد الوزير الأستاذ محمد تميم ملاحظة ذلك ورفع الحيف والظلم عنا. نحن الذين نبذل جهوداً مضنية خدمة للعلم والتربية في العراق، وحتماً نحن على يقين أن معالي الوزير لن يخذل رجاءنا فيه.

لفيف من موظفي وزارة التربية العاملين في المدارس

وزير المالية.. رجاءً

إني المواطنة (نجاح دهام إبراهيم) مالكة العقار المرقم (٢٠/٢/٥٧٢٧ داودي) الكائن في حي العدل م/ ٦٤٥ ز ٢ د ١/٨٠ حجزت أموالي بموجب قرار الحجز ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ حصلت على موافقة السيد وكيل وزير المالية المحترم على السكن بداري أعلاه وفق القانون المرقم ١١ لسنة ١٩٥٨ الذي يجيز للمحجوزة أمواله بالسكن بداره لحين تقرير مصير الحجز، بعد عودتي للعراق بسبب أوضاع سوريا ومطالبتي بداري امتنع عن تسليمي داري رغم تقديم عدة طلبات له وتظلم على امتناعه متذرعا بأساليب ملتوية وملتفة على القانون.

ورغم موافقة السيد الوكيل المرقمة ٢٤٨٥ في ٢٠١١/٨/٤ بالسكن حيث قام مدير عقارات الدولة بتسليم الدار مع الأثاث إلى معاون مدير المحاسبة في وزارة المالية بحجة قرار الحجز ٨٨ لحجز الأموال قام بتضليل السيد معالي وزير المالية المحترم في استحصال موافقته بتسليم الدار إلى معاون مدير المحاسبة (عبد الستار حماد) ولم يتطرق بان الدار فيها موافقة السيد الوكيل مسبقا بالسكن لأصحابه الشرعيين وفق قانون ١١ لسنة ١٩٥٨. ألتمس من معالي السيد وزير المالية المحترم تسليم داري وفق القانون أعلاه الذي يجيز لي بالسكن وأن مصيري أصبح مجهولاً في ظل هذه الظروف المعيشية الصعبة وإني على استعداد بتنفيذ كافة التعهدات القانونية المعتمدة

المواطنة نجاح دهام إبراهيم

إلى أمانة بغداد.. من يوقف التجاوز على الأرصفة؟

يشكو سكنة محلة ٣٠٢ زقاق ٣٠ حي المغرب كثرة الأكشاك المنصوبة على الأرصفة التي تضطر الأهالي وصغارهم النزول للشارع خاصة بعد سقوط الأمطار و أثناء غرق الشوارع حيث يتعذر على الأهالي الوصول إلى الضفة الأخرى من الشارع.راجين من الجهات المعنية توفير أماكن مناسبة لتلك الأكشاك وإزالتها من الأرصفة.لأن الأرصفة وجدت لسير الأشخاص وليس للمحال والمخازن المؤقتة.

كما اشتكى أهالي مدينة الصدر من ظاهرة قيام بعض المتطفلين بالاستحواذ على بعض الأرصفة والساحات القريبة من بعض الدوائر الحكومية الخدمية من مدينة الصدر وإحاطتها بالأسلاك الشائكة وجعل منها (كراجات) لوقوف السيارات الأهلية مدعين بأنها مؤجرة من قبل أمانة بغداد ويتقاضون أجرة وقوف قدرها(٢٠٠٠) دينار،وهذا مخالف بالتأكيد للتسعيرة الرسمية المحددة من قبل الأمانة من هذه الساحات. الرصيف الذي يقع أمام مبنى المركز التخصصي لطب الأسنان والقريب من دائرتي التسجيل العقاري وكاتب العدل في مدينة الصدر (شارع الفلاح) ضمن مسؤولية بلدية الصدر الأولى. الرصيف الذي يقع أمام بناية مركز تموين الشعب قطاع ٦٧ بالقرب من مستشفى ابن البلدي للأطفال،والمنطقة ضمن مسؤولية بلدية الصدر الثانية.

بلدية الشعلة ارحمونا يرحمكم الله

عام ١٩٥٩ في حكومة الزعيم الوطني صاحب الأخلاق والشرف عبد الكريم قاسم رحمه الله الذي جاء في القميص الخاكي ومات فيه على يد حثالات العراقيين وزع بيوتا للفقراء والمتقاعدين،وكانت حصة والدي رحمة الله عليه بيتاً في آلاف دار. بيوت جيده بدون (ماء).النساء تذهب إلى دور تل محمد لجلب الماء من هناك. بعد زمن قصير زارت المنطقه الدكتورة نزيهة الدليمي وزيرة البلديات يرحمها الله تجولت وشاهدت أحوال الناس في المنطقة.و بعد فترة قصيره جاءت شركه أجنبية وعملت ماء ومجاري وتبليط كافة الأزقة والشوارع وأصبحت منطقتنا من أحلى المناطق.رحم الله عبد الكريم قاسم ونزيهة الدليمي كان الدافع لهم حب الوطن والشعور بالمسؤولية تجاه شعبهم (الزمن الجميل). لقد كانت أزقة الشعلة مكسوة بإسفلت قديم وقوي،إلى أن جاءت بلدوزرات وحفارات أمانة العاصمة وجلبوا أنابيب بلاستيكية وعمال على أساس تقوية شبكة المياه وبعدها يتم تبليطها بحجر مقرنص ياسلام.استبشرنا خيرا معقولة الدوش سوف يعمل وهو مرتاح كل هذه السنين والأزقة تفرش بالحجر المقرنص مثل شوارع تركيا التي نشاهدها في المسلسلات، انتهت السنة الأولى لاماء قوي ولامقرنص! والسبب المقاول هرب إلى سوريا.وفي السنة الثانية جاء المقاول الثاني قال: إن شبكة الماء فيها خطأ وتحتاج إلى حفر من جديد،ثم هرب إلى سوريا أيضاً(عصفور كفل زرزور واثنينهم طيارة.أما في السنة الثالثة،فإن بشاعة الحفر لاتزال على حالها وأنا رجل مريض ومن ضمن العلاج المشي سيرا على الأقدام.ارحمونا يرحمكم الله ياموظفي أمانة بغداد فنحن أخوة لكم،هداكم الله محلة (٤٦٠) رجاء

□ علي محمد الجيزاني

إلى مجلس محافظة بغداد رجاءً

بعد التحية

في سوء تقدير للواقع المكاني أرادت وزارة التربية إنشاء بناية جديدة لمديرية تربية الرصافة الأولى وساحة وسط منطقة سكنية في شارع ٥فلسطين خلف بناية رئاسة الجامعة المستنصرية محلة (٥٠٦).وقد احتج الساكنون على ذلك وقدموا طلباً لرئيس مجلس محافظة بغداد كامل الزيدي فاستجاب لهم وتم إيقاف العمل بعد أن تم حفر الساحة المذكورة والتي تركت حتى يومنا هذا على حالها المزري بعد أن تم إبلاغ الساكنين بإلغاء المقاولة. المشكلة الآن التي نعانيها أن الساحة التي تم حفرها تحولت إلى مستنقع آسن يضج بالحشرات والضفادع. نناشد وزير التربية بشكل خاص ورئيس مجلس محافظة بغداد تخليص المنطقة من هذه الحالة التي تضر بالعائلات خاصة الأطفال منهم والإيعاز بردم هذه الحفرة التي يمكن تحويلها إلى حديقة عامة.

ولكم منا وافر الامتنان والتقدير.

أحياء الديوانية بحاجة إلى عناية

المواطن علي جار الله من محافظة الديوانية يقول في مكالمة هاتفية له إن شوارع الديوانية بحاجة إلى تبليط لأن أكثرها مليء بالمطبات والحفر وهي شوارع قديمة لم تمتد الأيدي إليها منذ زمن..ويضيف المواطن ((لقد مللنا من المطالب وتوجيه النداءات والشكاوى وتركنا أمر الماء والكهرباء والبطالة،ولكننا نريد التبليط حاليا لضمان سير السيارات بصورة جيدة في الشوارع التي تصبح مثل الكمائن أيام المطر ولا بد من إيجاد حلول لها.

شكوى

كارثة بيوت التجاوز في كربلاء!!

تشكل بيوت التجاوز التي كان يطلق عليها سابقاً بيوت (الحواسم) ومن ثم الأحياء العشوائية خطراً كبيراً على مدينة كربلاء حيث تحول بعضها إلى أوكار للمتاجرة بالمخدرات والسلاح والدعارة ناهيك عن المنظر غير اللائق الذي ارتسم على شكل المدينة بسببها وتحولت إلى مناطق لتجمع النفايات والمياه الآسنة بسبب إهمال الساكنين فيها لها.

ويبين المواطن أبو حسين الفتلاوي في حديثه بأن بيوت التجاوز تضم الفقراء والأغنياء والمجرمين ومواطنين من شتى المحافظات العراقية الذين تركوا مدنهم ومحافظاتهم لاستغلال ضعف وهشاشة الحكومة المحلية والاستيطان في الأحياء العشوائية،ويضيف بأن أحياء التجاوز أخذت تحمل مسميات ولها مختار خاص بها وتتقاسم مع السكان الأصليين جميع الخدمات وهو ما يتسبب بمشكلات مادية وخسائر للمحافظة التي تعد مصدر جذب للكثيرين.ويؤكد الفتلاوي أن أغلب المصادر الإرهابية التي تشهدها المحافظة تأتي من العائلات المهجرة والساكنة في الأحياء العشوائية ناهيك عن السلوكيات غير الأخلاقية الصادرة عنهم والتي تتطلب موقفاً شديداً من المسؤولين في معالجتها واستعادة الأراضي التي تم التجاوز عليها لبناء المشاريع الخدمية بدلاً منها،ولم تضع الحكومة المحلية في كربلاء حتى الآن حلولاً حقيقية وناجحة لاستعادة أملاك الدولة والقضاء على الأحياء العشوائية وبيوت التجاوز، وقد يكون ذلك مثل الورقة الرابحة التي يستعملها السياسيون في الترويج لبرامجهم الخاصة خلال الانتخابات والحصول على أصوات أكثر بالاعتماد على سكان الأحياء العشوائية الذين أصبحوا يشكون نسبة كبيرة من نفوس المدينة بحسب آراء العديد من المواطنين في كربلاء.

عزيزنا المواطن

خصصت المدى هذه الصفحة من أجلك على أمل أن ترفدها بآرائك الحرة ومقترحاتك وشكاواك المشروعة، وكل ما ينشر فيها يعبر عن رأي أصحابها ولا يمثل رأي الصحيفة، إلا من حيث تضامنها مع مشاكل المواطنين ونحن مستعدون لنشر رسائلكم وشكاواكم التي نأمل ان تكون بعيدة عن الانفعال الجارح وبأسلوب هادئ ورصين ينسجم مع نهج المدى الذي يحرص على حرية الرأي وديمقراطية التعبير آملين مراسلتنا على عنوان الجريدة أو عبر البريد الالكتروني:

info@almadapaper.net